ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور العوامل الاقتصادية في صنع السياسة العامة في تركيا منذ عام 2011 وتأثيرها بعد احداث عام 2017 التحول النظام الرئاسي

The role of economic factors in public policymaking in Türkiye since 2011 and its impact after the events of 2017 and the transition to the presidential system.

رعد صالح حسن النداوي

الجامعة العراقية، كلية العلوم الاسلامية، العراق

تاريخ استلام البحث: 28 / 4 / 2025 تاريخ قبول البحث: 28 / 6 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور العوامل الاقتصادية في صنع السياسة العامة في تركيا منذ عام 2011 وتأثيرها بعد احداث عام 2017 التحول النظام الرئاسي

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور المحوري الذي لعبته العوامل الاقتصادية في توجيه وصياغة السياسات العامة في تركيا منذ عام 2011، مع التركيز على المرحلة التي أعقبت التحول إلى النظام الرئاسي في عام 2017. ويستعرض البحث كيف شكّلت المؤشرات الاقتصادية—مثل التضخم، سعر الصرف، معدلات البطالة، النمو الاقتصادي، وعجز الميزانية—مدخلات رئيسية أثّرت على أولويات صانع القرار، وفرضت استجابات سياسية تراوحت بين التقليدية وغير التقليدية. كما يتناول البحث التغيرات المؤسسية التي نجمت عن الانتقال إلى النظام الرئاسي، حيث تم تركيز السلطات التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، مما جعل السياسات العامة أكثر خضوعًا للاعتبارات السياسية، وأقل اعتمادًا على التوازنات المؤسسية. وتظهر الدراسة، من خلال تحليل حالة أزمة الليرة التركية (2018–2022)، أن العوامل الاقتصادية لم تكن مجرد محددات للسياسة، بل أصبحت أدوات تُستخدم في إطار مشروع سياسي مركزي يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والهيمنة الحزبية، ولو على حساب الاستقرار الاقتصادي التقليدي. خلص البحث إلى أن النظام الرئاسي التركي أفرز نموذجًا جديدًا لصنع السياسة العامة يعتمد على الاستجابة السريعة والمركزية للمتغيرات الاقتصادية، لكنه أدى أيضًا إلى تراجع الشفافية المؤسسية، وزيادة التسييس في القرارات الاقتصادية، وانخفاض ثقة الأسواق. كما بيّن أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة باتت أكثر تداخلًا، حيث أصبحت السياسة العامة وسيلة لإدارة الأزمات الاقتصادية، وأداة لتعزيز الشرعية السياسية في ظل نظام الحكم الجديد.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاقتصادية، السياسة العامة، النظام الرئاسي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

This study compellingly examines the crucial influence of economic factors on public policy in Turkey since 2011, particularly in the aftermath of the transition to a presidential system in 2017. It examines how key economic indicators—such as inflation, exchange rates, unemployment, economic growth, and budget deficits—have significantly influenced the priorities of decision-makers and driven policy responses that range from traditional approaches to more unconventional methods. Additionally, this analysis scrutinizes the institutional transformations that emerged with the shift to a presidential system, where the concentration of executive power in the president's hands has made public policy increasingly vulnerable to political agendas and less dependent on established institutional frameworks. By focusing on the Turkish lira crisis from 2018 to 2022, the study compellingly demonstrates that economic factors have not merely dictated policies but have also been strategically utilized as instruments within a broader political strategy aimed at achieving stability and maintaining party control, often at the expense of long-term economic soundness. The results reveal that the Turkish presidential system has ushered in a novel approach to public policymaking, characterized by swift and centralized responses to economic challenges. However, this shift has also led to a decline in institutional transparency, an increase in the politicization of economic decisions, and a decline in market confidence. Ultimately, the findings highlight an evolving interrelationship between economics and politics, with public policy emerging as a tool for crisis management and a means of bolstering political legitimacy in the context of the new governance structure.

Key words: economic factors, public policy, presidential system

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

شهدت تركيا خلال العقد الأخير سلسلة من التحولات الاقتصادية والسياسية العميقة التي أثّرت بوضوح على مسارها التنموي ومستوى استقرارها الداخلي والخارجي. فمنذ عام 2011، بدأت البلاد تواجه تحديات اقتصادية متزايدة، بالتوازي مع طموحات كبيرة للنمو والتوسع الإقليمي، وسط بيئة جيوسياسية متقلبة ارتبطت بتداعيات "الربيع العربي"، وتصاعد التوترات الأمنية، ومحاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على السياسة العامة التركية، إذ أصبح العامل الاقتصادي أحد أهم المحددات في رسم السياسات الحكومية وتوجيه أولويات الدولة.

تميزت مرحلة ما قبل 2017 بمحاولة الحفاظ على توازن نسبي بين متطلبات السوق والمؤسسات الاقتصادية من جهة، والطموحات السياسية للحكومة من جهة أخرى. وقد اعتمدت تركيا خلال تلك الفترة على سياسات توسعية لتحفيز النمو، لا سيما من خلال تشجيع الاستثمارات، وتوسيع مشاريع البنية التحتية، وتعزيز الصادرات. إلا أن هذه السياسات واجهت معوقات عدة، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتراجع قيمة العملة الوطنية، ما شكّل ضغطًا متزايدًا على صانعي القرار وولّد حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

في عام 2017، انتقلت تركيا إلى نظام الحكم الرئاسي بعد تعديل دستوري جذري، أفضى إلى تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، مما غيّر من طبيعة صنع القرار في مختلف القطاعات، خصوصًا الاقتصادية منها. وقد أثّر هذا التحول البنيوي على استقلالية المؤسسات الاقتصادية، وأضعف من قدرة البنك المركزي على اتباع سياسات نقدية تقليدية تتناسب مع معايير الحوكمة الاقتصادية، ما أدى إلى تفاقم التحديات القائمة بدلًا من احتوائها. ومنذ ذلك الحين، اتسمت السياسة الاقتصادية التركية بقدر أكبر من التدخل السياسي المباشر، والاعتماد على أدوات غير تقليدية في إدارة الأزمات، وهو ما أدى إلى تغيرات جوهرية في طبيعة السياسة العامة.

تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع من الحاجة إلى فهم كيف لعبت المتغيرات الاقتصادية دورًا متناميًا في تحديد التوجهات العامة للدولة، سواء في الجوانب الاجتماعية أو الخارجية أو المؤسسية. كما تساعد هذه الدراسة في إلقاء الضوء على مدى تأثير التغييرات في هيكل السلطة السياسية على كفاءة السياسات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاقتصادية، واستشراف مستقبل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في تركيا في ظل نظام الحكم الرئاسي الجديد.

إشكالية البحث: تُطرح في هذا السياق عدة تساؤلات رئيسية، أبرزها:

إلى أي مدى ساهمت العوامل الاقتصادية في توجيه السياسة العامة في تركيا منذ عام 2011؟ وكيف أثّر التحول إلى النظام الرئاسي في عام 2017 على علاقة الاقتصاد بصنع القرار السياسي؟ وما مدى فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؟

أهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. تحليل تطور العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة العامة التركية خلال الفترة 2011–2024.
2. فهم العلاقة بين التحولات الاقتصادية وبنية النظام السياسي، خاصة بعد التحول الرئاسي في 2017.
3. تقييم السياسات العامة المتخذة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
4. رصد التحول في توجهات تركيا الاقتصادية إقليميًا ودوليًا نتيجة التغير في طبيعة صنع القرار.

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي لفهم طبيعة العوامل الاقتصادية والسياسات العامة المرتبطة بها، كما يُوظّف المنهج المقارن للمقارنة بين مرحلتَي ما قبل وما بعد 2017. وتم استخدام مصادر متعددة، تشمل تقارير اقتصادية رسمية، دراسات أكاديمية، بيانات من البنك المركزي التركي، بالإضافة إلى تحليلات صادرة عن منظمات دولية كصندوق النقد والبنك الدولي.

يتم عرض الدراسة في إطار مباحث تقسم إلى مطالب تقسم بدورها إلى فروع ونقاط جزئية (أولا، ثانيا.....) وتكتب كالتالي:

المبحث الأول: اليات صنع السياسة العامة في تركيا والمتغيرات المؤثرة فيها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خضع عملية صنع السياسة العامة في تركيا لبنية مؤسسية تجمع بين الأطر القانونية والدستورية، والاعتبارات السياسية، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وحتى عام 2017، كانت السياسات العامة تُصاغ ضمن نظام برلماني، يتوزع فيه النفوذ بين البرلمان، الحكومة، والمؤسسات الرقابية المستقلة. أما بعد التحول إلى النظام الرئاسي، أصبحت السلطة التنفيذية متمركزة في يد رئيس الجمهورية، الذي بات يتولى تعيين كبار المسؤولين، ورسم الخطوط العريضة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال المراسيم الرئاسية دون الحاجة لرجوع مباشر إلى البرلمان.

يشتمل المبحث على تقديم يتناول النقاط التي يتم عرضها ضمنه وفق التقسيم إلى مطالب.

المطلب الأول: الاليات الأساسية لصنع السياسة العامة في تركيا

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

أولاً: الآليات الأساسية لصنع السياسة العامة في تركيا

1. **الرئاسة (بعد 2017):** أصبحت الجهة المركزية في رسم السياسات العامة، خاصة في الجوانب الاقتصادية، حيث يتم تعيين الوزراء والمستشارين الاقتصاديين مباشرة من قبل الرئيس.
2. **الوزارات والمؤسسات التنفيذية:** مثل وزارة المالية، وزارة التجارة، ووزارة التنمية الحضرية، التي تتولى وضع البرامج التنفيذية.
3. **مجلس التخطيط الاستراتيجي:** يساهم في وضع خطط طويلة الأجل، ويدمج بين الأولويات السياسية والاحتياجات الاقتصادية.
4. **البنك المركزي والمؤسسات المالية:** رغم فقدانها جزءًا من استقلالها بعد 2017، لا تزال تؤثر في السياسات النقدية وسعر الفائدة.
5. **البرلمان:** دوره تقلص بعد النظام الرئاسي، لكنه لا يزال يشارك في إقرار الميزانية والقوانين العامة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة العامة

1. **العوامل الاقتصادية:** كالركود، التضخم، معدلات البطالة، تقلبات سعر صرف الليرة، والعجز في الحساب الجاري. وهي عوامل أصبحت ضاغطة بشدة على صناع القرار، خاصة في ظل الأزمات المستمرة بعد 2018.
2. **الاعتبارات السياسية:** مثل الانتخابات، التحالفات الحزبية، واستراتيجية البقاء السياسي، حيث تلعب دورًا كبيرًا في توجيه السياسات قصيرة المدى.
3. **الضغوط الاجتماعية:** ومنها المطالبات بتحسين مستوى المعيشة، ودعم الفئات الهشة، ما يدفع السلطة إلى تبني سياسات دعم وتمويل اجتماعي.
4. **المتغيرات الدولية:** كالعقوبات الغربية، تقلب أسعار الطاقة، أو تقلبات الأسواق العالمية، والتي تؤثر على خيارات تركيا في التمويل والاستثمار.
5. **الإعلام والرأي العام:** خاصة بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبحت مؤثرة في تعديل أو تسريع القرارات الحكومية.

المطلب الثاني: تأثر تحول الى النظام الرئاسي على هذه الاليات والمتغيرات.

شكّل الانتقال إلى النظام الرئاسي في تركيا عام 2017 نقطة تحول رئيسية في بنية الحوكمة وصنع السياسة العامة، حيث أُلغيت وظيفة رئاسة الوزراء، وتم تركيز معظم الصلاحيات التنفيذية في يد رئيس الجمهورية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل آليات صنع القرار بطريقة مركزية، ما أثر بدوره على طبيعة التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولاً، من حيث الآليات، أصبحت الرئاسة هي الجهة العليا التي توجه السياسات العامة وتصدر المراسيم الرئاسية ذات الأثر التشريعي، دون المرور بالإجراءات البرلمانية التقليدية، مما سرّع من اتخاذ القرار لكنه قلّل من آليات المراقبة والمساءلة المؤسسية. كما أُعيد تنظيم الهيئات الاستشارية والمجالس الاقتصادية لتعمل مباشرة تحت إشراف الرئاسة، ومنها "مجلس السياسات الاقتصادية" و"مجلس السياسات الاجتماعية."ثانيًا، على صعيد المتغيرات المؤثرة، أدّى تركيز السلطة إلى زيادة تسييس السياسات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاقتصادية، حيث أصبحت الأولويات الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأهداف السياسية للرئيس وتحالفاته، خاصة خلال الفترات الانتخابية. وتراجع تأثير المؤسسات المستقلة، مثل البنك المركزي، الذي أصبح أكثر خضوعًا للتوجيهات السياسية، ما أضعف ثقة الأسواق وأثر على مصداقية السياسة النقدية. كما تغير نمط الاستجابة للتحديات الاقتصادية؛ فبدلًا من الاعتماد على أدوات اقتصادية تقليدية (مثل رفع سعر الفائدة لمواجهة التضخم)، تم اللجوء إلى سياسات غير نمطية، كخفض الفائدة رغم تصاعد الأسعار، وهي سياسات عُرفت في الخطاب الرسمي بـ"النموذج الاقتصادي التركي الجديد." أما التفاعل مع المتغيرات الخارجية، فقد أصبح أكثر براغماتية، حيث استُخدمت السياسة الاقتصادية أداة لتعزيز النفوذ الجيوسياسي، من خلال تطوير العلاقات مع دول الخليج وروسيا والصين، مقابل تراجع التنسيق التقليدي مع مؤسسات غربية كصندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوروبي. في المجمل، أدى النظام الرئاسي إلى تسريع اتخاذ القرار، لكنه قلّص التعدد المؤسسي والتوازن بين السلطات، مما جعل السياسات العامة أكثر تأثرًا بالإرادة السياسية المباشرة، وأقل استجابة للمؤشرات الاقتصادية الكلية أو التقييمات الفنية المستقلة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي في تركيا للمدة (2011– 2019)

يشتمل المبحث على تقديم يتناول النقاط التي يتم عرضها ضمنه وفق التقسيم إلى مطالب.

المطلب الأول: تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2011–2019)

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

اولا: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي واختصـــاراً (GDP) هو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما. والناتج الإجمالي عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً (داخل دولة ما)، أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال مدة زمنية محددة. يمكن القول إنها أيضـاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشـركات داخل الدولة. ويسـاعد الناتج المحلي الإجمالي على قياس مؤشـر لمسـتوى معيشـة الفرد داخل الدولة، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصـاد الكلي، ومن ثم يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصـــل عليه الفرد. يعرض الجدول (1) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال المدة (2011 – 2019).

جدول (1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتركيا للمدة (2011– 2019)

السنوات	تركيا
2011	11.20
2012	4.78
2013	8.48
2014	4.93
2015	6.08
2016	3.32
2017	7.50
2018	2.98
2019	0.89

المصدر: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

فقد شـهد الاقتصـاد التركي أداءً ممتازًا بفضـل معدل نموه المطرد خلال مدة الدراسـة نتيجة اسـتراتيجية الاقتصـاد الكلي السـليمة التي تم إتباعها مع السـياسـات المالية والإصـلاحات الهيكلية الكبرى التي تم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تطبيقها منذ تسلم الحكومة التركية الجديدة السلطة عام (2002) والقائمة على انفتاح الاقتصاد التركي نحو العالم. في عام (2011) فكان النمو الاقتصـــادي لتركيا هو الأعلى على الإطلاق ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (11.20%)، ثم تباطأ مرة أخرى في العام (2012) ليسجل معدل نمو بلغ (4.78%). في الأعوام التالية تأرجحت معدلات النمو بين الارتفاع والانخفاض. في العام (2014) انخفض معدل النمو نحو (4.93%) بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي عاشتها أوروبا، وتداعياتها السلبية على الاقتصاد التركي، نظراً للارتباط القوي للاقتصـاد التركي باقتصـاديات دول الاتحاد الأوروبي. بنهاية العام (2018) شـهد معدل نمو الاقتصـاد التركي تدهوراً ملحوظاً ليصـل إلى (2.98%) مقابل (7.50%) في عام (2017) متأثرا في ذلك بانكماش حاد تعرض له خلال الربع الأخير من عام (2018) نتيجة تراجع القيمة المضـافة بشكل كبير لقطاع البناء والقطاع الصـناعي والقطاع الزراعي. واسـتمرت القيمة المضـافة لهذه القطاعات بالتراجع مسـببةً أقل معدل نمو للاقتصـاد التركي في عام (2019) إذ بلغ (0.89%) (المركز الديمقراطي العربي،2016).

ثانيا: معدل نمو الســـكان: معدل النمو الســـكاني هو المعدل الذي يزداد فيه عدد الأفراد في فترة زمنية معينة، معبراً عنه بجزء صغير من السكان الأساسيين. وعلى وجه التحديد، يشير معدل النمو السكاني إلى التغيير في السـكان خلال مدة زمنية للوحدة، والتي غالباً ما يتم التعبير عنها كنسـبة. يعرض الجدول (2) تطور معدل نمو سكان تركيا خلال المدة (2011–2019).

جدول (2): تطور معدل نمو السكان لتركيا خلال المدة (2011-2019)

السنوات	تركيا
2011	1.50
2012	1.60
2013	1.70
2014	1.70
2015	1.60
2016	1.60
2017	1.60
2018	1.50
2019	1.30

المصدر: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتضح من الجدول، وعلى الرغم من حصول زيادات سكانية طفيفة للمدة (2010–2018)، إلا أنه يمكن القول بأن معدلات نمو السكان لدولة تركيا كانت متقاربة خلال المدة (2004–2019) وتدور حول المتوسط (1.43%)، وتأكيداً لذلك فقد بلغت قيمة الانحراف المعياري لمعدلات نمو السكان (0.19%)، وهي قيمة صغيرة جداً لتعكس تجانس أو تقارب معدلات نمو السكان في دولة تركيا خلال المدة (2019-2004). وشهدت تركيا أقل زيادات سكانية خلال الأعوام (2006، 2007، 2008،2009) بمعدل نمو (1.20%). بينما أكبر زيادة سكنية حصلت خلال العامين (2013و2014) بمعدل نمو (1.70%).

ثالثا: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة غالباً ما تكون (10%) أو أكثر من أصول الشركة. كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي، وفى ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوة التصويتية (10%) أو أكثر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييره للمؤسسة (Hess & Ross, 1997, 490). أما صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو عبارة عن الفرق بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للبلاد وتلك الخارجة منها. يعرض الجدول (3) تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا خلال المدة (2011–2019)

جدول (3): تطور صافي الاستثمار الاجنبي المباشر مليار دولار لتركيا خلال المدة (2011– 2019)

السنوات	تركيا
2011	-13.81
2012	-9.64
2013	-9.93
2014	-6.29
2015	-14.17
2016	-10.70
2017	-8.49
2018	-8.91
2019	-6.63

المصدر: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نلاحظ من الجدول انخفض صـــافي الاســـتثمارات الأجنبية المباشـــرة عام (2011) إلى (-13.81) مليار دولار. أعقب ذلك وكنتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا، فقد حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر معدلات نمو موجبة وبصورة متذبذة.

رابعا: نســـبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي: الدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد التي هي المســـتحقة للدائنين خارج البلاد. يمكن للمدينين أن تكون الحكومة أو الشـــركات أو المنازل الخاصـة. الدين الخارجي يتضـمن الأموال المستحقة للمصـارف التجارية الخاصـة، وغيرها من الحكومات أو الدول (دول نادي باريس)، أو المؤســـســـات المالية الدولية مثل صـــندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي. يعرض الجدول (4) تطور الدين الخارجي (كنســـبة من الدخل القومي) في تركيا خلال المدة (2011–2019). فقد احتلت تركيا المرتبة الثانية عالمياً ضمن الدول صاحبة أعلى ديون، وفق نسبة الدين الخارجي للدخل القومي. وجاءت تركيا ضـــمن الدول العشـــر الأولى عالمياً من حيث الدين الخارجي المرتفع، واحتلت المرتبة الثانية عالمياً من حيث نســـبة الدين الخارجي للدخل القومي بنســـبة تجاوزت (59%) عام (2020)، واحتلت الأرجنتين المرتبة الأولى بنســـبة بلغت (65%) (جريدة الزمان التركية 3–12–2020).

جدول (4) تطور نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي لتركيا للمدة (2011-2019)

السنوات	تركيا
2011	36.74
2012	38.76
2013	41.12
2014	43.62
2015	46.79
2016	47.57
2017	53.84
2018	58.18
2019	56.21

المصادر: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويتبين من بيانات الجدول (4) أن نسبة الديون الخارجية إلى الدخل القومي لتركيا كانت متزايدة خلال المدة (2011–2019)، فقد حققت هذه الديون معدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (35%) من الدخل القومي ما بين عامي (2011) و (2019)، وعلى الرغم من أن هذه الديون قد صاحبها زيادة في التضخم وتراجع قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي، إلا أن تركيا استطاعت توظيف هذه الديون بصيغة مثلى في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: معدل سعر الصرف: سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، بمعنى أن سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. يتبين من الجدول (5) أن الليرة التركية تراجعت خلال فترة الدراسة بعد أن سجلت أعلى قيمة لها خلال عام (2008) إذ بلغ معدل سعر الدولار الأمريكي (1.301) ليرة تركية، لتبلغ عام (2018) أدنى مستوى لها يقارب (7.24) ليرة لكل دولار أمريكي، حيث فقدت (47%) من قيمتها. وقد عزا الخبراء تراجع الليرة وقتها، إلى عدد من العوامل، أبرزها قلق المستثمرين من سياسات رئيس الدولة وضغوطه على البنك المركزي، لعدم رفع أسعار الفائدة من أجل الاستمرار في تغذية النمو الاقتصادي، والاعتقاد بأن البنك غير مستقل، فضلاً عن توتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن (البيك، 5–11–2020)

جدول(5): تطور معدل سعر الصرف في تركيا للمدة (2011–2019)

السنوات	تركيا
2011	1.674
2012	1.800
2013	1.900
2014	2.200
2015	2.720
2016	3.020
2017	3.820
2018	7.240
2019	5.300

المصادر: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سادسا: معدل التضخم: التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، إذ يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل). يعرض الجدول (6) تطور معدل التضخم في كل من تركيا والعراق خلال المدة (2011–2019).

جدول (6): تطور معدل التضخم في تركيا للمدة (2011–2019)

السنوات	تركيا
2011	10.45
2012	8.80
2013	7.40
2014	8.80
2015	7.60
2016	7.70
2017	11.40
2018	16.30
2019	9.90

المصادر: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

المطلب الثاني: مدخلات ومخرجات السياسة العامة في تركيا

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

اولاً: مدخلات تأثير العوامل الاقتصادية في صنع السياسة العامة في تركيا.

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا حاسمًا كمداخل أساسية تؤثر في عملية صنع السياسة العامة في تركيا، حيث تشكّل هذه العوامل البيئة الحاكمة التي تُبنى على أساسها الأولويات الحكومية وخطط التدخل.

وتتمثل هذه المدخلات الاقتصادية في مجموعة من المؤشرات والضغوط الواقعية التي تفرض نفسها على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

صانع القرار، سواء بشكل مباشر أو عبر تأثيرها في الرأي العام، والأسواق، والتوازنات السياسية .
Yilmaz, S., & Soyaltin, D. (2020).

1. **معدل النمو الاقتصادي:** يعد النمو من أهم المدخلات التي تؤثر في السياسات العامة، حيث تسعى الحكومات التركية، وخاصة في عهد حزب العدالة والتنمية، إلى الحفاظ على نسب نمو مرتفعة لخلق فرص عمل وتحقيق استقرار اجتماعي. فارتفاع معدلات النمو يشجّع على تبني سياسات توسعية، مثل زيادة الإنفاق العام وتوسيع الاستثمارات، بينما تؤدي فترات الانكماش إلى سياسات تقشفية أو برامج دعم موجهة.
2. **التضخم وسعر صرف الليرة:** أحد أبرز المؤشرات الاقتصادية تأثيرًا في السياسة العامة، خاصة بعد 2018 حين دخلت الليرة في دوامة من التراجع الحاد. إذ تُملي مستويات التضخم على الحكومة اتخاذ إجراءات تدخلية، مثل تحديد أسعار بعض السلع، أو فرض رقابة على الأسواق، أو اعتماد نماذج اقتصادية غير تقليدية. كما تفرض هذه المؤشرات ضغطًا على البنك المركزي، الذي أصبح يتلقى توجيهًا مباشرًا من السلطة السياسية بعد النظام الرئاسي.
3. **البطالة والفقر:** تشكل البطالة، خاصة بين الشباب، والفقر بين الشرائح الدنيا والمتوسطة، مدخلات ضاغطة على الدولة لتبني برامج دعم اجتماعي، مثل زيادة الحد الأدنى للأجور، دعم الأسر المحتاجة، والتوسع في برامج الحماية الاجتماعية، وهي سياسات تُستخدم أيضًا لأغراض انتخابية.
4. **العجز في الميزانية والحساب الجاري:** تؤثر مستويات العجز المالي والتجاري في توجهات السياسة العامة، حيث تدفع إلى تعديل أولويات الإنفاق، تقليص الدعم،

ثانياً: مخرجات تأثير العوامل الاقتصادية في صنع السياسة العامة في تركيا.

أسفرت العوامل الاقتصادية التي أثّرت في صنع السياسة العامة في تركيا عن مجموعة من المخرجات التي انعكست على مجالات متعددة، شملت السياسات المالية والنقدية، برامج الدعم الاجتماعي، العلاقات الاقتصادية الخارجية، وحتى أولويات السياسة الداخلية والخارجية. ويمكن تصنيف هذه المخرجات على النحو التالي:.(Aydin-Düzgit, S. (2019

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. **السياسات النقدية غير التقليدية:** في ظل التحديات الاقتصادية المتصاعدة، خاصة بعد عام 2018، لجأت القيادة التركية إلى سياسات نقدية غير تقليدية، أبرزها خفض سعر الفائدة رغم ارتفاع التضخم، استنادًا إلى قناعة سياسية بأن الفائدة المرتفعة هي سبب التضخم، وليس العكس. وقد أثّرت هذه السياسة على قيمة الليرة التركية، وأسهمت في فقدان قدر من الثقة لدى المستثمرين الأجانب، مع زيادة الاعتماد على التمويل الداخلي والخارجي من مصادر بديلة.
2. **برامج الدعم والتحفيز الاجتماعي:** لمواجهة معدلات البطالة والفقر المتزايدة، تبنّت الحكومة التركية برامج دعم واسعة، شملت تقديم مساعدات نقدية مباشرة، دعم الطاقة والغذاء، وتعديل الحد الأدنى للأجور بشكل متكرر. هذه السياسات كانت موجهة بالدرجة الأولى للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، لكنها أدت أيضًا إلى زيادة الإنفاق العام وتفاقم العجز المالي.
3. **إعادة هيكلة الأولويات الاقتصادية:** دفعت المتغيرات الاقتصادية إلى تحول في توجهات السياسة العامة، من التركيز على النمو السريع عبر الإنفاق، إلى التركيز على الصادرات والقطاع الصناعي المحلي. تم دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير حوافز للمصدرين، وتشجيع الاستثمار في قطاعات استراتيجية مثل الصناعات الدفاعية والطاقة.
4. **التدخل في مؤسسات الدولة الاقتصادية:** أدى تصاعد الضغوط الاقتصادية إلى تراجع استقلالية البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى، حيث أصبحت القرارات الاقتصادية تُتخذ بشكل مركزي من قبل الرئاسة. انعكس ذلك في تغير متكرر لمحافظي البنك المركزي، وتعديل السياسات المالية بشكل يتناسب مع الأجندة السياسية أكثر من المعايير الفنية.
5. **تحولات في العلاقات الاقتصادية الخارجية:** تسببت الضغوط الاقتصادية في إعادة توجيه السياسة الاقتصادية الخارجية لتركيا، حيث تم تعزيز العلاقات مع دول الخليج وروسيا والصين من أجل تأمين تدفقات مالية واستثمارية جديدة، في مقابل تراجع الثقة والتعاون مع بعض الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية.

تشير هذه المخرجات إلى أن العوامل الاقتصادية لم تفرض نفسها فقط كمجرد محددات لصنع السياسة العامة، بل أصبحت محركًا أساسًا يعيد تشكيل بنية النظام السياسي والاقتصادي ذاته في تركيا، وخير

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دليل أزمة الليرة التركية التي بدأت في منتصف عام 2018 وامتدت حتى عام 2022 واحدة من أبرز النماذج التطبيقية التي تُظهر كيف تؤثر العوامل الاقتصادية في توجيه السياسات العامة في تركيا، خاصة في ظل النظام الرئاسي الجديد.

بدأت الأزمة مع تراجع حاد في قيمة الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي، بسبب مزيج من العوامل الداخلية والخارجية، أبرزها:.(2021) Eder, M., & Özdemir, Y.

1. فقدان الثقة في استقلالية البنك المركزي التركي.
2. التدخلات السياسية في السياسات النقدية، بما في ذلك إصرار الرئيس أردوغان على خفض أسعار الفائدة.
3. ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة.
4. توترات دبلوماسية مع الولايات المتحدة، خصوصًا بعد أزمة القس الأمريكي "برانسون."

السياسات العامة الناتجة عن الأزمة (المخرجات)(2022) Al-Monitor. :

1. **خفض الفائدة بدلاً من رفعها**: رغم تفاقم التضخم، أصدر البنك المركزي أوامر بخفض سعر الفائدة بناءً على توجهات سياسية، مما زاد الضغط على الليرة، وهو ما يخالف التوجهات الاقتصادية التقليدية.
2. **برامج دعم متعددة:** أطلقت الحكومة حملات دعم للمواطنين المتضررين من ارتفاع الأسعار، وشملت:.(2021) Eder, M., & Özdemir, Y.
   - تثبيت أسعار بعض المواد الغذائية.
   - تخفيضات ضريبية.
   - زيادة الحد الأدنى للأجور بشكل استثنائي.
3. **التوجه نحو "نموذج اقتصادي بديل:"** أعلن الرئيس أردوغان تبني سياسة قائمة على "النمو من خلال التصدير"، عبر خفض قيمة الليرة لدعم تنافسية السلع التركية، ما أدى إلى طفرة في الصادرات، لكنها رافقتها معاناة كبيرة للمستهلكين محليًا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. **إجراءات طارئة لتثبيت العملة**: تم إطلاق نظام "الودائع المحمية من تقلبات العملة" لتشجيع المواطنين على الاحتفاظ بالليرة، مدعومًا من خزينة الدولة، ما خلق ضغطًا إضافيًا على المالية العامة.

5. **تعزيز الشراكات الاقتصادية غير الغربية:** سعت تركيا لتعويض خسائرها عبر توسيع التعاون المالي مع دول مثل قطر، روسيا، والإمارات، من خلال اتفاقيات تبادل عملات واستثمارات مباشرة.

اما نتائج هذه السياسات أدت الى(Financial Times. (2022 :

1. استمرار فقدان الثقة في السوق، خاصة من قبل المستثمرين الأجانب.
2. زيادة معدلات الفقر والبطالة المؤقتة، رغم تحسن مؤشرات التصدير.
3. توسع دور الدولة في توجيه الاقتصاد، مع تراجع الدور المؤسسي والرقابي.

أظهرت أزمة الليرة بوضوح أن العوامل الاقتصادية أصبحت تفرض نفسها بقوة على صانع القرار السياسي في تركيا، إلا أن أسلوب التعامل مع هذه التحديات تغيّر بعد 2017، حيث أصبحت الاستجابة اقتصادية في الشكل لكنها سياسية في الجوهر، بما يعكس مركزية القرار في النظام الرئاسي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

تُبرز تجربة تركيا منذ عام 2011، وخاصة بعد التحول إلى النظام الرئاسي في 2017، مدى تأثير العوامل الاقتصادية في عملية صنع السياسة العامة، ومدى تغير نمط الاستجابة الحكومية لهذه المتغيرات في ظل بنية سياسية جديدة تتركّز فيها السلطات بشكل غير مسبوق. فقد أصبح الاقتصاد أداة مركزية تُستخدم ليس فقط لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، بل أيضًا لتعزيز المشروعية السياسية وتحقيق أهداف استراتيجية للحكم.

لقد بيّن البحث أن التحديات الاقتصادية المتصاعدة، مثل أزمة العملة، وتضخم الأسعار، وتقلص الاستثمارات، فرضت على صانع القرار تبنّي سياسات غير تقليدية، أحيانًا ذات طابع شعبوي أو آني، بهدف امتصاص الضغوط المجتمعية والسياسية. وفي ظل النظام الرئاسي، أظهرت هذه السياسات سرعة في التنفيذ، لكنها افتقرت غالبًا إلى الشفافية والمساءلة المؤسسية، ما أدى إلى نتائج مزدوجة: تحققت مكاسب آنية، لكن برزت مخاطر بنيوية طويلة الأجل على الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اولاً: الاستنتاجات.

1. تعاظم تأثير العوامل الاقتصادية في توجيه السياسات العامة بعد 2011، لا سيما في مجالات الدعم الاجتماعي، والسياسة النقدية، وإدارة الأزمات.
2. أدى التحول إلى النظام الرئاسي إلى مركزية القرار الاقتصادي وضعف دور المؤسسات الفنية (مثل البنك المركزي)، مما زاد من التسييس في إدارة الاقتصاد.
3. ساهمت السياسات الاقتصادية غير التقليدية (مثل خفض الفائدة رغم التضخم) في تآكل ثقة المستثمرين وتراجع قيمة العملة، رغم دعمها لبعض المؤشرات قصيرة الأجل مثل التصدير.
4. أصبحت الاستجابة الحكومية للاقتصاد محكومة بالاعتبارات السياسية أكثر من التقديرات الفنية أو العلمية.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز استقلالية المؤسسات الاقتصادية، ولا سيما البنك المركزي، لضمان اتخاذ قرارات قائمة على أساس علمي بعيدًا عن الضغوط السياسية.
2. إعادة التوازن بين السلطة التنفيذية والرقابة المؤسسية، من خلال تفعيل دور البرلمان والمحكمة الدستورية في الرقابة على السياسات العامة.
3. تبنّي نموذج اقتصادي مستدام قائم على الإنتاج والاستثمار طويل الأجل، بدلًا من الاعتماد على إجراءات مؤقتة ذات تأثير سياسي فوري.
4. زيادة الشفافية في عملية صنع القرار الاقتصادي، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص والخبراء والمجتمع المدني في تقييم السياسات العامة.
5. تشجيع الانفتاح الاقتصادي المتوازن مع الشركاء الدوليين مع الحفاظ على علاقات مؤسساتية مستقرة مع الجهات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع.

1. المصادر الدولية:

1. OECD. (2023). OECD Economic Surveys: Turkey 2023. OECD Publishing. https://www.oecd.org/economy/turkey-economic-snapshot/
2. International Monetary Fund. (2023). Turkey: 2023 Article IV Consultation Report. IMF Country Reports. https://www.imf.org/en/Countries/TUR
3. World Bank. (2023). Turkey Economic Monitor: Navigating the Challenges. World Bank Group. https://www.worldbank.org/en/country/turkey

2. دراسات أكاديمية:

1. Yilmaz, S., & Soyaltin, D. (2020). Presidentialism and economic policy-making in Turkey: Authoritarianism or technocracy? Turkish Studies, 21(4), 567–590. https://doi.org/10.1080/14683849.2020.1795993
2. Aydin-Düzgit, S. (2019). The politics of uncertainty: Impacts of the presidential system on governance in Turkey. South European Society and Politics, 24(4), 423–443. https://doi.org/10.1080/13608746.2019.1691349
3. Eder, M., & Özdemir, Y. (2021). Turkey's new economic model: Political rationales and economic consequences. Middle East Critique, 30(2), 125–140. https://doi.org/10.1080/19436149.2021.1915555

3. مصادر تحليلية وصحفية:

1. Al-Monitor. (2022). Turkey's economic shift sparks internal and external reactions. Al-Monitor Turkey Pulse. https://www.al-monitor.com/pulse/turkey
2. Brookings Institution. (2023). The state of democracy and economic policy in Turkey. https://www.brookings.edu/tag/turkey/
3. The Economist. (2022, December). Turkey's economic experiment continues to rattle markets. https://www.economist.com
4. Financial Times. (2022). Erdogan's unorthodox economic strategy and the collapse of the lira. https://www.ft.com